

التحقيقات الاقتصادية لهفتية

م ٢ / ١٨ - مميزات التحقيقات لهفتية ومنها أنها -

٢ / ١٨ م

تمايز طبقي

يعتقد الباحث سعد بازياني أن عد الفقر من العوامل الرئيسة لاتساع ظاهرة الانتحار حرقا، هو افتراض "غير موفق" ولا يمكن الركون اليه. فوفقا لإحصائيات وزارة التخطيط هناك معدل فقر لا يتجاوز ٣٪ في مدينتي اربيل والسليمانية، تقابله معدلات فقر تصل الى ٤٩٪ في محافظة المثنى و٤٠٪ في ديالى و٣٧٪ في ميسان و٣٤٪ في كل من مدينتي الناصرية والبصرة أقصى جنوبي العراق.

قياسا الى هذه الأرقام، كما يرى بازياني، يكون من المنطقي أن تنتحر ١٠ نساء جنوبيات مقابل

(١-١) -٢٥٥٤

كل امرأة كردستانية تنتحر حرقاً، لكن الواقع يشير الى ان حوادث احتراق متفرقة تحصل خلال العام الواحد في عموم محافظات العراق التي يناهز تعدادها الـ ٢٨ مليون مواطن، مقابل نحو ٤٥٠ حالة انتحار حرقاً في كردستان العراق التي لا يتجاوز عدد سكانها ٥ ملايين مواطن. يقدم الباحث بازياني أطروحة جديدة يعتقد أنها تشرح العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وظاهرة الانتحار حرقاً، مفادها أن التمايز الطبقي الذي ارتفع بشكل لافت خلال العقد الأخير في كردستان، هو من ساهم في ارتفاع معدلات الانتحار حرقاً وليس الفقر الذي بدأ بالانحسار في عموم مدن كردستان بشكل ملحوظ.

يؤيد موظف حكومي انتحرت زوجته حرقاً قبل نحو ستة أشهر، ما ذهب اليه الباحث بازياني. كاميران الذي يتسلم راتباً شهرياً يناهز المليون دينار (٨٥٠ دولار)، خسر زوجته كيشان بسبب عجزه حتى بعد ان حصل على عمل ليلي كسائق سيارة أجرة، عن توفير المزيد من المال الذي تفقده زوجته غالباً في شراء الملابس والكماليات، سعيها منها لمجاراة أخواتها المتزوجات من أشخاص ميسوري الحال يعملون في التجارة إضافة الى عملهم في المؤسسات الحكومية والحزبية.

غسل العار

غالباً ما كانت حوادث الانتحار المرتبطة بقضايا غسل العار تأتي ضمن حديث هامس مع كاتبتي التحقيق، لكن وثائق التحقيق تخلو تماماً من أية إشارة من هذا النوع. تشكك الباحثة الاجتماعية سوسن قادر، في أن يكون ارتفاع معدلات الانتحار حرقاً مرتبطاً بـ "دوافع متعلقة بغسل العار". فالعائلة الكردستانية كما تقول قادر "لا تتردد في قتل ابنتها اذا ما تورطت بأية قضية تتعلق بالشرف، حتى قبل ان تفكر الفتاة نفسها بالانتحار".
تورد قادر للدلالة على كلامها قصة فتاة كردية قتلها والدها في إحدى المناطق الواقعة جنوبي

مدينة اربيل قبل نحو عامين، بعد ان لمحها وهي تتبادل الإشارات مع أحد أبناء الجيران من فوق سطح المنزل. الأب الذي "هشم" رأس ابنته بقطعة كبيرة من الحجر، لم يتردد في تسليم نفسه للشرطة على أساس ان القضية "قضية شرف".

أحد المحققين العدليين يقدم فرضية تناقض ما ذهب اليه قادر، فالكثير من حالات الانتحار حرقا كما يرى المحقق كانت في حقيقتها "عمليات قتل متعلقة بقضايا الشرف" يعمد فيها الجناة الى إخفاء معالم الجريمة بحرق جثة الضحية والادعاء بأنها أحرقت نفسها بنفسها. المحقق يقول أن لجوء العائلة الى هذه الطريقة سببه سهولة تشديد الأحكام خلال السنوات القليلة الماضية في ما يتعلق بقضايا غسل العار، فضلا عن إمكانية تمرير قصص الانتحار حرقا على السلطات المختصة لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون.

في حالات وثقها الباحث سليمان طه، كانت الفتاة المتورطة بقضايا الشرف تجبر من قبل العائلة على حرق نفسها، كما في حالة الفتاة سهاد التي ارتبطت بعلاقة غير شرعية مع ابن الجيران نتجت عنها حالة حمل، فخيرتها والدتها بين ابلاغ إخوتها ليفسلا عارهم بأيديهم، او ان تفض سهاد العملية بيدها هي.

أحرقت سهاد نفسها داخل حمام المنزل، تنفيذاً لرغبة والدتها التي سلمتها قنبلة النفط الأبيض وعلبة الكبريت بنفسها قبل ان تغادر في زيارة سريعة لمنزل الجيران. الباحث طه الذي وثق هذه القصة عن طريق بعض أقارب الضحية قال ان السلطات ثبتت في محاضرها ان مقتل سهاد هو "احترق بمحادث عرضي".

لكن مديرة وقف العنف ضد المرأة، كورده عمر، تنفي أن يكون المحققون في قضايا الانتحار حرقا يعتمدون إغفال أية دلائل تشير الى ان الانتحار مرتبط بقضايا الشرف، لكنها تقر بأن الأرقام التي سجلتها المديرية لقضايا غسل العار "انخفضت كثيرا خلال السنوات الماضية مقارنة بمحالات الانتحار حرقا التي ارتفعت خلال المدة نفسها".

الباحث سليمان طه ينصح هنا بالبحث عن تفسير مقنع، للسبب الكامن وراء انخفاض حالات

غسل العار مقارنة بارتفاع عدد حالات الانتحار حرقا. ويتساءل ان كان الأمر مرتبطا بتسجيل جرائم "غسل العار" تحت يافطة "الانتحار حرقا"، أم أن الأمر مجرد مصادفة.

أمام المحاكم

يقف القضاء عاجزا منذ سنوات، كما يقول الباحث طه، أمام قضايا الانتحار حرقا. سبب هذا كما يقول طه هو ان القضاء يشترط وجود مشتكين للبدء باتخاذ الإجراءات. وفي القضايا التي تكون فيها العائلة هي المتسببة بالجريمة او المتعرضة للأذى الاجتماعي من عرض القضية أمام المحكمة كما في حالات الانتحار حرقا، فسيكون من المستحيل متابعة قضايا شائكة من هذا النوع.

أغلب حالات الانتحار تكون الضحية فيها قد توفيت، او قد تكون تعرضت للتشوه الجسدي ولا يمكنها المجازفة بمصيرها القلق من اجل تقديم قضية سيكون من الصعب ان ترجمها أمام المحاكم.

يعزو طه هذا الى ضعف القوانين وسوء تطبيق ما متوفر منها في ما يتعلق بحماية المرأة، في مجتمع محافظ مثل مجتمع كردستان العراق.

لكن المحامي حسن فاروق يشير سؤالا يراه مشروعا، وهو عما يمكن ان يقوم به القضاء في قضايا الانتحار حرقا إذا لم يكن هناك مشتك اصلا؟ يعترف فاروق ايضا بأن إثبات حقيقة وجود ضغوط نفسية تسببت بدفع المجني عليها الى الانتحار، أصعب بكثير من إثبات الأدلة الجرمية في قضايا القتل الجنائي، او قضايا غسل العار التي تنفذ على يد شخص قد لا يتوانى عن الاعتراف علنا بأنه ارتكب الجريمة لغسل عار العائلة.

تموت والحقيقة معها

يقر احد قضاة محكمة مدينة أربيل بصعوبة التعامل مع قضايا الانتحار حرقا، لما تحمله من حساسية عالية في مجتمع محافظ. فغالبا ما تراعي المحكمة مشاعر العائلة والحفاظ على أسرارها لحمايتها من التعرض للاستهانة بها او النظر إليها بصورة سلبية كما هو سائد في المجتمع. مع هذا، يؤكد القاضي الذي فضل عدم الكشف عن هويته أن القضاة يبذلون أقصى درجات الجدية في تتبع الأدلة والبراهين في حال كان تعاون المشتكين في كشف الحقائق. فلو ذكرت الفتاة التي حاولت الانتحار أن شخصا مارس عليها ضغوطا نفسية او جسدية لدفعها لتنفيذ عملية الانتحار، فسيكون في وسع المحكمة أن تطبق المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات العراقي الذي ينص على معاقبة كل من يتسبب او يجرّض شخصا على الانتحار، بالسجن من يوم واحد الى سبع سنوات.

صحح خطأ المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات العراقي

عجز حكومي

تقول مديرة وقف العنف ضد المرأة، كورده عمر، أن الجهات الحكومية المختصة بالعنف ضد المرأة، أدت دورا جيدا في التعامل مع ظاهرة الانتحار حرقا من خلال برامج التوعية وافتتاح الدورات التطويرية وعقد المؤتمرات والندوات. وهي الوسائل المتاحة حاليا لمحاولة خفض نسبة الانتحار حرقا.

لكن وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في كردستان أسوس نجيب تعتقد أن الاقتصار على إقامة الندوات لن يجدي نفعا، في ظل تعرض المرأة للعنف وربما تعرضها للقتل جراء ابط الأسباب.

تقول نجيب إن وزارتها "جادة في اتخاذ خطوات عملية خلال المدة المقبلة وتقديم مشاريع فعلية

لكن جميل شنكالي، وهو ناشط مدني يتابع قضايا الانتحار حرقا منذ سنوات، لا يبدو متفائلا بأية إجراءات تقتصر على إقامة ورش او ندوات عابرة لأنها بالتأكيد "ستكون بعيدة عن جوهر المسألة".

شنكالي يعتقد ان القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة ومعها كل الورش والندوات التي تناقش ظاهرة الانتحار حرقا، لا يمكن لها أن تساهم في الحد من الظاهرة اذا بقيت الثقافة العشائرية المحافظة هي الثقافة السائدة في كردستان العراق، وإذا كانت السلطات تتجنب تطبيق القوانين التي تحمي المرأة حرصا على عدم استعلاء القوى العشائرية في المجتمع الكردي.

يتوقع الباحثون والناشطون شيلان دوسكي، سليمان طه، عبد الجبار زيارتي، عز الدين حافظ، سعد بازباني، وآخرون بذلوا سنوات من أعمارهم في متابعة ظاهرة الانتحار حرقا، أن الأسباب التي تدفع بالمزيد من القرابين الى "محرقة النساء" ستظل قائمة إذا لم تتحمل الدولة مسؤوليتها في حماية المرأة وتقديم الجناة للعدالة، بدلا من غض طرفها والاكتفاء بتصديق كذبة أن ١٤ الف فتاة كردية تعرضن للاحتراق خلال الـ ٢٠ سنة الماضية نتيجة لـ "حوادث عرضية" ليس أكثر.

خلال تفقدتهما ردهات مستشفى أربيل بحثا عن ضحية احتراق جديدة، شاهد كاتبا التحقيق جثة الفتاة المتحرة نازلين وهي تأخذ طريقها الى مقبرة المدينة، لتصبح رقما جديدا يضاف الى سلسلة قضايا "القضاء والقدر" التي لا تكاد تنتهي في كردستان العراق.

انجز هذا التحقيق من قبل شبكة الصحافة الاستقصائية العراقية (نيريج) وبإشراف محمد

الريعي.

— ٦ —